

تقرير

الصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن.. إدارة مشبوهة وولاء مطلق للحوثيين

فروودويكي ، أغسطس 2025

المقدمة

يُعد الصندوق الاجتماعي للتنمية من أهم المؤسسات التنموية في اليمن، إذ تدفقت عبره مليارات الدولارات من المانحين الدوليين منذ تأسيسه في التسعينات، لدعم الفئات الأشد ضعفًا وتعزيز التنمية المحلية. غير أن السنوات العشر الماضية، ومع سيطرة مليشيا الحوثي على العاصمة صنعاء، شهدت انحراف مسار الصندوق عن أهدافه التنموية وتحوله إلى أداة بيد الجماعة تستخدمها للسيطرة على التمويلات الدولية وتوظيفها ضمن شبكاتها. الوثائق والتصريحات الصادرة مؤخرًا، ومنها توضيحات المدير الموالي للحوثي عبدالله الديلي وكذا رسالة وسام قائد بتاريخ 20 أغسطس 2025 والمعين حديثًا مديرًا للصندوق من الحكومة الشرعية بعد هروبه من صنعاء إلى عدن في نهاية 2024 (مع العلم أنه أي وسام قائد كان يمارس مهامه طيلة السنوات الماضية في صنعاء كنائب لمدير الصندوق وكان يتنقل من صنعاء إلى عدن ويعمل على عدم اتخاذ أي قرار بنقل الصندوق إلى عدن وسيطرة الشرعية عليه)، تكشف الوثائق بوضوح أن إدارة الصندوق لا تزال تدين بالولاء للحوثيين، وترفض الخضوع لقرارات الحكومة الشرعية، رغم حجم المخاطر التي يفرضها هذا الوضع على نزاهة التمويلات الدولية واستمرارية دور الصندوق.

سرد وتحليل

1. رفض سلطة الحكومة الشرعية

تؤكد الرسائل والتوضيحات الأخيرة أن إدارة الصندوق تتجاهل تمامًا قرارات الحكومة الشرعية الخاصة بنقله وإدارته من مناطق سيطرة الحوثيين إلى مناطق آمنة. الحديث المتكرر عن "الحياد" و"الاستقلالية" ليس سوى غطاء لواقعي استمر لعقد كامل تحت سلطة الحوثيين، وهو ما دفع الحكومة إلى التحرك لتصحيح الوضع.

خطاب البنك المركزي بعدن حول تعيين مدير جديد للصندوق الاجتماعي وفقًا لقرار رئيس الوزراء بتاريخ 11 أغسطس 2025، واعتماد توقيعه على المعاملات الخاصة بالصندوق وإلغاء المخولين السابقين التابعين لمليشيا الحوثي (نشر الخطاب بمنشور سابق ومرفق الرابط بالتعليقات). هذه الخطوة هامة وكانت منتظرة منذ سنين ويجب دعمها، وطالبنا بها أكثر من مرة في إطار ضبط التمويلات الدولية سواء للصندوق أو للمنظمات الدولية، وتأتي أيضًا أهميتها من خطاب البنك المركزي بعدن، فالمسألة

ليست قرار فقط وانما إجراءات متتابعة تفرض سيادة الدولة وتمنع استمرار استغلال مليشيا الحوثي لأموال التمويلات الدولية والتحكم بها، فمن خلال هذا الصندوق ضخمت مئات ملايين الدولارات إذا لم تكن مليارات الدولارات وكانت كلها تدار من صنعاء على طول العشر السنوات الماضية. وبالتالي كان يجب ان يقابل هذه الخطوة تحرك يتماشى مع قوتها وأهدافها من قبل المدير المعين حديثا (وسام قائد) لكن للأسف ما اظهرته مذكرته بعد تعيينه يطرح العديد من التساؤلات حول الجدية في تثبيت وضع الصندوق في العاصمة عدن وهل سيكون فقط اجراء شكلي لمساعدة مليشيا الحوثي لتجنب التصنيفات والعقوبات وبقاء سيطرتها على اعمال الصندوق.



وسام قائد



عبدالله الديلمي

2. تمسك بمرجعية حوثية (عبدالله الديلمي)

الإشارات المباشرة والمتكررة من وسام قائد في مذكرته المرفق (مرفق 1 و 2) إلى المدعو عبدالله الديلمي باعتباره المرجعية الإدارية للصندوق تعكس استمرار ولاء الإدارة المعينة حديثا للصندوق في عدن للحوثي عبدالله الديلمي، المعروف بإخلاصه للجماعة، يواصل قيادة الصندوق من داخل صنعاء، بما يضمن بقاء واحدة من أهم مؤسسات التنمية تحت قبضة الميليشيا.

3. تبرير الوضع القائم وتجميله

- يحاول وسام قائد تصوير عمل الصندوق خلال العشر سنوات الماضية كقصة نجاح، متجاهلاً الانحرافات و. يحاول في ذات الوقت تصوير أنفسهم كحماة "الاستقلالية" و"النجاحات السابقة"، لكنهم يتجاهلون أن هذه النجاحات كانت موجهة وفق إرادة الحوثيين، وأن التمويلات لم تصل إلى ملايين اليمنيين في المناطق المحررة أو المحتاجة فعلياً، بينما قدّم الديلمي ذريعة "حماية الأنظمة والسيوفرات في صنعاء" لتبرير استمرار السيطرة الحوثية على موارد الصندوق (مرفق 3 و 4 اجزاء من رسالته عبر مجموعة وتس تابعه لهم). هذا الخطاب التبريري يهدف إلى حماية شبكات النفوذ والامتيازات التي رسختها الميليشيا عبر الصندوق.
- ما توضحه مذكرة وسام قائد في المرفق رقم 1 حول ضرائب الدخل على موظفي الصندوق والتي كانت تذهب الى مليشيا الحوثي من كل فروع الصندوق حتى بالمحافظات التي تحت الشرعية وهذا مؤشر خطير على ان الاوعية الايرادية من

ضرائب وجمارك تذهب الى الحوثة والصندوق ماهو الا احد هذه الجزئيات ، وللأسف يأتي وسام قايد الان ليتحدث عنها في حين انه كان يغطي عليها طول السنوات الماضية لا ويل يتحدث عن الحقوق في الخدمات مقابل ذلك فاين هي الخدمات التي حصل عليها موظفي الصندوق سواء في مناطق سيطرة مليشيا الحوثة او حتى مناطق الشرعية ، وكم حجم هذه الأموال التي وردت للحوثة على مدار عشر سنوات للضرائب وغيرها من خصميات على التمويلات

مرفق 1

الأعضاء والزعماء الكرام،،

إنه لشرف عظيم أن أصل إلى جانبكم في معركتنا ضد الفقر وفي مهمتنا لخدمة فئات الأكثر ضعفاً في اليمن بعد كنت محظوظاً بلقاء زملائنا في عدن وجوا أوجه القسوة التي نمر بها مؤسساتنا الخيرية في الحوثة التي فشلت في دعم أي لا تستطيع أن تكون خاضعة شخصياً مع كل واحد منهم إلا أن كل فرد من أفراد عائلة الصندوق الاجتماعي للتنمية في ههنا لكافة من سائفاً وفوق الدعم المساعدة في إنشاء وحملات وفرق الفروع التي تتركب القاب والبنين والروح الخيرية للمسلمين، إن عتكم المربوب بحكمهم جميعاً أبدألاً خفيين لتدعيم، ويأتي فخراً كبيراً وأنا أرى كيف نخسرون اليمن برعاية استثنائية ولكن رسم هذا الفاني التعليم تعديلاً علياً موجهة الحقيقة المعصية وهي أن مؤسساتنا تفت على فقر حاد.

ير لجهة الصندوق الاجتماعي للتنمية لغرات في هذه المرحلة فذلك يجب علينا التكيف مع هذا التغيير لأن عدم التكيف سيؤدي إلى الانهيار. لقد شغلتم بأعكم تراجع التمويل، وسعتم لتمر الأوتى في تاريخنا أن الزيادة أصبحت حذرة في التعامل معنا ولكننا معاً سنبط هذه المعادلة. مهمة الصندوق الاجتماعي للتنمية لتوفير فائدة للتنمية في اليمن، كجند أهد.

أدباً لهديان و مناطق لشدة تجمع كلها في وقت واحد. **#لن نصمت**
الآن نعلق بصف FTO والعقوبات المالية عليها ولنا في صندوق اجتماعي للتنمية **#بين الفلوس**

أما المظفر الثالثة فتشمل في السؤال: من نحن وما نمرة؟
أعرض لكم هذه التحديات كما هي :

1- تهديد FTO والعقوبات المالية بها:
في الشهر الماضي، طلبت المصنوع عقد اجتماع علني ورفع المستوى مع الإحتفال عيد الله الباسي، وبعي أيضاً ومن خلال الاجتماع أوصينا أن بعض البنوك قد فتت كلها في الصندوق وقفا تقرر للوقوف عن العمل معاً بسبب نزاع مطالبات و FTO وتبين لنا أن تلك البنوك التي في شركات دولة متخصصة في إدارة السفار للخصص على إشارات حول العقوبات المرفقة بذلك، والتي لصحتها تقنين دعامها مع مؤسسات وقد أوصى المصنوع بكفاءة الفلطة بندي في عدن أو في أي مكان خارج مناطق سيطرة الأمن الواقع بحيث يمكن إدارة النسخ وصرفها من مناطق الحكومة المرفقة بها ليرأى إلى المرفق الرئيسي في صنعاء لكن للأسف لم يكن رد الصندوق إيجابياً مما يضع مؤسسات في موقف بلغ الخطورة خصوصاً في ظل الهيكلية المرفوعة من قبل سلطة الأمر الواقع في صنعاء والتي وضعت الصندوق تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. لكن عرسه مبرراً لغرات FTO وموخرأ أصدر البنك المركزي اليمني تحذيراً وإضماراًل هذه المخاطر بطرق التغليف بها.

مرفق 2

في المظفر الثالثة (من نحن وما نمرة؟)

نحن كيان واحد يعمل في جميع أنحاء اليمن مؤسسة خيرية وشراعية رائدة تقدم الأثر صمغا في كل مديرية نحن نلن التقدم نحن لوزر المصنوع الاجتماعي في المظفر العام الإشارات القوية للمصنوع أخرى نحن نلن التمويل والتدئة وإدانة الفرس والمراجع في كلهم خدماتنا كذا مستمرة بطرق مختلفة وسنستمر الخدمة نحن بمهمة تدئة أن في جميع المظفرات ومؤسسات العمل كاستنداد واحد إن كنا قد مؤسسة صمغا في هذه الحرب الدارية القمنا التي بنيت على مدى ثلاث سنوات هي منظمة عامة والتملة مشوية. وحدثت لخدمة جميع المصنوع في جميع مديريات اليمن وكل واحد منا في فروعنا الخمسة تشمل مديريات دعم الأمل. عد الله القمنا في إعادة تشغيل حتى تتمكن من استئناف عملك دون أي فشل أو تأخير. وسنقوم من عدن بتحويل المراجحة المتخصصة للتماريع والمصنوع الإدارية الخاصة بمناطق سيطرة الأمن الواقع في الإدارات في صنعاء لإدارتها من ههنا.

أما ضماطنا بكل الصندوق الاجتماعي للتنمية سيطر مؤسسة واحدة بل تدخل سيطر الحكومة في عدن إن لطلب لم نلن مشاريع أو موفقات خفية لزيادة أو تقييد مشاريعنا. قد أكد رئيس مجلس إدارتنا على كمال الصلاحية لتفريق الإدارة فكله أرسل لي أيضاً رسالة قوية مفادها أن هذه المظفرات ستخاض من جميع المديريات وأنا لست أذكر هذه المديريات فبما نلن عمل على المركزية لتلبية المصنوع الناس ونفكهم مع مخط FTO. نحن جميع موظفينا في كل فروعنا جميعاً هذا الجهد مع فريق الإدارة.

أنا نلن سبباً سبباً وألحق على أن كوفي ككته ونم فحولات قد شهدت بالعمل المتعاون بين فروعنا في صنعاء وعن لقاء عملهم معاً في المجال المالية هذا فريق واحد يعمل ككته واحد نحن لا نلن بلك الصندوق بل بغير طريقة صمغا للمصنوع ههنا أكثر حالة ومرونة لتلبية احتياجاتهم ككته بشكل سريع وأكثر فعالية أنلن على الإنشاد معكم صمغا في هذا المصنوع الجديد ووق بلنا سبباً في هذا المصنوع لا ككته.

فنتعلق معاً في هذا الطريق الجديد بخلاصة واحدة وإيمان بأن وسنستمر في العمل معاً.

خلص التمية
وسام ككته



مرفق 3

توضيح من المدير التنفيذي المهندس عبدالله الديلمي
السلام عليكم ورحمة الله
لزم التوضيح لمن التيس عليهم أمر التطورات الأخيرة في الوضع المؤسسي للصندوق الاجتماعي للتنمية بما يلي:
• الصندوق مؤسسة هامة ومرموقة ولها أثر كبير في الميدان التنموي والإنساني، ولهذا السبب فهي محط أنظار الجهات السياسية قبل وبعد 2015 وحتى الآن.
• اعتمدت إدارة الصندوق استراتيجية إخطارية لحماية من تصارع الأطراف السياسية، بالابتعاد عن الأطراف والمواقف السياسية ومقاومة أي تدخل في حوكمة وإدارة ومشاريع الصندوق من أي طرف، لأن حدوث ذلك يعني إثارة ردود فعل من الأطراف السياسية الأخرى، وبالتالي إنهاء حالة الحيادية والاستقلالية و تقويض بقاء واستمرارية الصندوق.
• نقل الصندوق من مقره الأصلي في العاصمة صنعاء رغبة سياسية قديمة لدى السياسيين في عدن وخصوصاً الانتقاليين منهم، وقد صدرت وفشلت مطالبات و قرار... قراءة المزيد

السلام عليكم ..
لازكم تواجد كلنا في صنعاء
ونلتكم مثل ما قالوا الاخوه

مرفق 4

واستمرارية الصندوق.
• نقل الصندوق من مقره الأصلي في العاصمة صنعاء رغبة سياسية قديمة لدى السياسيين في عدن وخصوصاً الانتقاليين منهم، وقد صدرت وفشلت مطالبات و قرارات سابقة من قبلهم يدرك الجميع أن إقدام جهة سياسية على قرارات إحادية الجانب بشأن الصندوق تعني إلهيابه أو تقسيمه، وقد جرى بالفعل التحريض على ذلك وصدرت هذه القرارات غير المسؤولة، وأصبح علينا جميعاً مقاومة وتدارك ذلك لإنقاذ هذه المنجز الفريد.
• اتخاذ التصنيف الأمريكي FTO مبرراً لقرار نقل الصندوق بحجة حمايته تبرير كاذب ومغالطة، فقد أكدت البنوك التي تتعامل مع الصندوق و بصورة رسمية عدم وجود ما يخالف أي نوع من العقوبات بما فيها التصنيف الأخير FTO. كون أنشطة الصندوق اجتماعية وإنسانية وكل تحويلاته وعملياته المالية تخضع لرقابة متعددة المستويات بما فيها أنظمة و مختصي الإمتثال في هذه البنوك.
• وجود أنظمة العمل وقواعد البيانات والسيرقرات في مقر الصندوق الرئيسي كان أحد العوامل الضامنة لاستقراره و منع انهياره أو نقله، وقد سبق أن تعرضت هذه الأنظمة لهجوم سبراني كبير وغير مسبوق عقب قرار سابق بنقله إلى عدن، وتم تدارك ذلك بحمد الله، وأخيراً فإن طرح مسألة المركزية أو غيرها بهذه الصورة وعقب صدور القرار يفتي حسن النية،

4. رفض الإصلاح والشفافية

- توضيح الديلي عن مسألة التصنيف الأمريكي (FTO) بالمرفق رقم 3 و 4 جاء في إطار تبريرات إنكارية، زاعماً أن البنوك لم ترصد مخالفات. لكنه لم يقدم أي التزام بقبول إصلاحات أو رقابة حكومية ودولية، بل تمسك باستمرار الوضع تحت شعار "الاستقلالية". هذا يعني فعلياً رفض أي شفافية أو مساءلة.
- فيما تجاهل وسام قائد تماماً أي التزامات بالإصلاح أو الشفافية في مذكرته. وتحدث عن مخاطر التصنيف. وبنفس الوقت لم يجرؤ وسام قايد على تعريف نفسه بالمذكرة بالمرفق رقم 2 بأنه مدير الصندوق وفق قرار الحكومة الشرعية بل اكتفى بوضع اسمه بدون تعريف بمنصبه وحتى الورقة الرسمية التي عملت عليها المذكرة ترتبط بأحد المشاريع التي يديرها الصندوق بعدن وليست ورقة رسمية تعبر عن المكتب الرئيسي للصندوق في عدن وهذا خلل اداري كبير وضعف لا يعطي مؤشرات إيجابية لعمل الصندوق للفترة القادمة وادارته من عدن.

5. الإقصاء الوظيفي واستبدال الكوادر

يواصل عبدالله الديلي إجراءات الاستغناء عن الموظفين القدامى الذين أنفقت الدولة على تدريبهم منذ تأسيس الصندوق والذين يمثلون خبرة وأصولاً ثابتة مرفق رقم 5، بينما يتم الإبقاء على العناصر الحوثية المستحدثة بعد انقلاب 2014. هذا التوجه يقوّض الإرث المؤسسي للصندوق ويحوّله إلى جهاز ميليشياوي تابع للحوثيين. ويظهر استمرار مبدأ الإقصاء، وللأسف لم نجد في مذكرة وسام قايد أي إشارة لهؤلاء الموظفين الذين تم فصلهم، حيث تجاهل ذكر فصل الموظفين وكيفية معالجة أوضاع المفصولين أو استيعابهم وهذا يؤكد استمراره ودعمه لإجراءات عبدالله الديلي الحوثي.



6. تغيب المرجعية الرئاسية وتحويل التبعية

الوثائق كشفت أيضًا أن الصندوق تم التلاعب بوضعه القانوني ونظامه الأساسي من قبل مليشيا الحوثي ولم يعد تابعًا لرئاسة الوزراء كما كان عند إنشائه، بل أصبح تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الخاضعة للحوثيين في صنعاء عبر إصدار قرار من مجلس الحوثي برقم 12 لعام 2024 (مرفق 6، 7 و8) ، هذا التحول يعني عمليًا فقدان الغطاء الوطني الجامع للصندوق وتحويله إلى جهاز إداري محكوم بالقرار السياسي للجماعة. ما أضعف استقلاليتها الفعلية وجعله رهينة للقرار السياسي للجماعة. وكذلك تجاهل وسام قائد في مذكرته أي إشارة لهد القرار او الإشارة لعدم قانونيته وشرعيته او ان الصندوق سيعمل وفق القانون الأساسي له، وهذه الإشارة كانت مهمة لتثبيت وضع الصندوق في عدن وعدم السماح بأي تلاعب قانوني على الصندوق.

[illegible]

7. ازدواجية مؤسساتية (صندوق استيعاب المنح)

في الوقت الذي يفترض أن الصندوق الاجتماعي هو الجهة المعنية باستيعاب التمويلات الدولية، لا يزال هناك "صندوق استيعاب المنح" ككيان موازٍ بلا جدوى واضحة. الهدف من هذا التكرار المؤسسي لا يبدو سوى استيعاب موظفين بطالة مقنعة، والاسوأ من ذلك هو عدم فعالية جهاز استيعاب المنح واستغلاله من خلال المعينين فيه (سواء المدير السابق علاء قاسم أو التي تلته افراح الزوبة) لمصلحة افراد مرتبطين بمصالح خاصة بهؤلاء المدراء وتوجيه التمويلات لمؤسساتهم في مخالفات قانونية وفساد في تضارب المصالح، واما الصندوق الاجتماعي فمازال ارتباطه موجود لمديره بمليشيا الحوثي.

الخاتمة

ما ورد في مذكرة وسام قائد ورسالة مشرفه عبدالله الديلي يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن إدارة الصندوق الاجتماعي للتنمية لا تزال مرتبنة للحوثيين، وترفض الخضوع لسلطة الحكومة الشرعية أو لمتطلبات الإصلاح والشفافية. فمن التمسك بمرجعية الديلي، إلى الإقصاء الممنهج للكوادر الوطنية، وصولاً إلى تغييب التبعية لرئاسة الوزراء والبقاء على كيانات موازية بلا جدوى، تتضح معالم إدارة مشبوهة هدفها تكريس الصندوق كأداة للسيطرة السياسية والمالية للحوثيين. إن استمرار هذا الوضع يُشكّل خطراً جسيماً على نزاهة التمويلات الدولية ويقوض ثقة المانحين، ويستدعي تدخلاً عاجلاً لإعادة هيكلة إدارة الصندوق تحت إشراف الحكومة الشرعية والجهات الرقابية الدولية، بما يضمن وصول المساعدات إلى مستحقيها من ملايين اليمنيين الفقراء، بعيداً عن قبضة المليشيا وشبكاتها أو من يحاول التغطية عليها والاحتيال على القانون والعقوبات واستمرار دعمها.

ويجدر هنا أن نتساءل عن تسرب معلومات تفيد بوجود اتفاق سري بين منظمة اليونيسف ومليشيا الحوثي، وهي اي اليونيسيف من اقترحت هذا "المخرج السياسي" لبقاء الصندوق تحت سيطرة الحوثيين، عبر دعم نزول وسام قائد إلى عدن كواجهة شكلية، مع الإبقاء على ولائه وتبعيته الكاملة للجماعة، لضمان عدم نقل السيطرة الفعلية على موارد الصندوق إلى الحكومة الشرعية. هذا الدور الأُممي المشبوه يطرح تساؤلات خطيرة حول حياد المنظمات الدولية العاملة في اليمن، ودورها في حماية نفوذ الجماعة بدلاً من حماية نزاهة المساعدات الإنسانية.

جدول مقارنة بين رسالة الديلمي ورسالة وسام المرفق رقم 9

مرفق 9

جدول مقارنة بين رسالة الديلمي ورسالة وسام

المؤشر	رسالة عبداللّٰه الديلمي مدير الصندوق الموالي للحوثي بصنعاء	رسالة وسام قائد المدير المعين من الشرعية حديثا، وكان بصنعاء نائب للصندوق حتى 2024
الشرعية	اعتبر قرارات الحكومة "مؤامرة سياسية"	تجاهل كلي لقرارات الحكومة وتمسك بخطاب الاستقلالية
المرجعية	قدّم نفسه كمرجع وحام للصندوق	أشار إليه كمرجعية إدارية وحضرية
الخطاب	تبريرات: الجهاد، الحماية، الهجمات السببرانية	لغة تجميلية: نجاحات ومصداقية الصندوق، وضرائب على الموظفين في كل الفروع تعطل للحوثي
الشفافية	رفض الإصلاح والرقابة، أنكر مخاطر FTO	لم يطرح أي التزامات بالشفافية أو الإصلاح
الإدارة الوظيفية	مستمر في إقصاء الكوادر الوطنية والإبقاء على الحوثيين	تجاهل تام لهذه لقضية إقصاء الكوادر الوطنية
التبعية المؤسسية	أكد بقاء الأنظمة والسيرفرات في صنعاء	ركّز على الوضع القائم كأنه طبيعي
الرسالة العامة	حماية السيطرة الحوثية على الصندوق	تسويق صورة "الاستقلالية" لتغطية السيطرة الحوثية

#لن-نصمت
#وين-الفلوس